التنمية البشرية المستدامة وتمكين الشباب في الجزائر:الواقع والتحديات.

Sustainable human development and empowering young in Algeria: reality and challenges.

دليلـة خينــش

جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر) d.khineche@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/24 تاريخ القبول: 2020/10/12 تاريخ النشر: 2020/11/09

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف بالتنمية البشرية المستدامة، مكوناتها. وأبعادها المتمركزة حول تمكين الشباب، وإسقاطها على واقع الشباب الجزائري من حيث التعليم، الصحة البطالة، المشاركة المجتمعية السياسية. لنستنتج أن تمكين الشباب الجزائري وفق مؤشرات التنمية البشرية المستدامة منخفض خاصة من حيث المشاركة المجتمعية والسياسية.

كلمات مفتاحية:التنمية البشرية المستدامة، الشباب الجزائري.

Abstract:

This study aims to define sustainable human development , its components. And dimensions related to empowering young,also intends to compare these dimensions based on the the reality of the Algerian youth in education, health, unemployment , societal political participation. This leads to the deduction that the empowerment of Algerian youth according to indicators of sustainable human development is low, especially the societal and political participation indicator.

Key words: sustainable human development, Algerian youth

المؤلف المرسل: دليلة خينش، **الإيميل:** d.khineche@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تطور مفهوم التنمية ليشمل ضرورة التأكيد على أن الإنسان محور التنمية البشرية وغايتها ووسيلتها، والتركيز على أهمية تحسين نوعية جودة وحياة الفرد في المجتمع، ومن ثم برزت أهمية الاستثمار في الشباب ودوره في التنمية. فلم يعد ينظر إلى الشباب على أنه صانع للمستقبل فحسب؛ بل أصبحت النظرة إليه على أساس انه فاعل اجتماعي مؤثر في صناعة الحاضر. ومن ثم التأكيد على أهمية تمكين الشباب في جميع المجالات خاصة في التعليم، والصحة، وإتاحة فرص الشغل، والمشاركة في صناعة القرار في الحياة العامة والحياة السياسية.

جاء في مضامين تقارير الأمم المتحدة – في السنوات الأخيرة– تأكيد على أهمية تمكين الشباب في الدول العربية لما وصلت إليه كثافة هذه الشريحة في المجتمعات العربية. فهي إلى جانب أنها تمثل هبة ديموغرافية واقتصادية ومحورية في التنمية؛ أصبحت تشكل مصدر قلق يهدد استقرار هذه المجتمعات، خاصة بعد تتابع سلسلة الثورات العربية منذ سنة 2011.

ولأن الجزائر غير بعيدة عن التداعيات العالمية والعربية، فقد حملت الدولة على عاتقها الاهتمام بهذه الفئة؛ من خلال إطلاق سلسلة من المشاريع التنموية التي تدمج في بنودها أهمية وأولوية دعم الشباب الجزائري، قصد تحقيق مؤشر مرضي يتوافق وأهداف التنمية البشرية المستدامة المتمركزة على تمكين الشباب. لذا سوف نحاول في هذه الورقة الإجابة على أهم التحديات التي تحقق أهداف التنمية البشرية المستدامة، وما مدى تمكين الشباب الجزائري في ظل المرحلة الراهنة؟

2. مفهومي التنمية والنمو الاقتصادي:

التنمية هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع على أساس التوزيع العادل لعائداتها (القاسم، 2007، صفحة 19). في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، استمر اعتبار مفهوم النمو الاقتصادي كمرادف لمفهوم التنمية ومحورها الأساسي، واعتبر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو الأفضل.

استمر الخلط– في فترة الستينات– بين النمو والتنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من الاختلاف الذي ظهر من خلال التأكيد على أن النمو كمي وأن التنمية تعني تغييرا نوعيا في

بنية الاقتصاد عن طريق تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية مثل: درجة التوسع في الطاقة الإنتاجية، ودرجة غنى المجتمع. إلا أن كل معايير الاختلاف هذه تتمحور حول الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تم التركيز على الناتج وتركت عملية التوزيع جانبا. على اعتبار أن زيادة الناتج الوطني الإجمالي ستؤدي في مراحل لاحقة إلى رفع دخول أفراد المجتمع ومستويات حياتهم من خلال التوسع في الإنتاج.

على هذا الأساس تم التركيز على هدف إحداث النمو من دون تأكيد كاف على ضمان العدالة في توزيع الدخول التي لم يتحقق فيها ارتفاع ملموس في مستوى معيشة أفراد المجتمع وفي مستوياتهم الحياتية. إذ بقي أغلب سكان هذه البلدان يعانون من حالات الفقر والعوز والحرمان وانخفاض في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وخدمات النقل والسكن والماء، والكهرباء وغيرها. وعليه استمر النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة بدأ يتضح البعد السياسي، إلا أنه تمحور حول كيفية التخلص من التبعية، في حين أن قضايا مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان لم يتم التطرق لها بصورة جدية تجعل منها عملية للتغيير المجتمعي في إطار نموذج اجتماعي –سياسي متماسك. (التميمي، 2008، الصفحات 44–45)

في عام 1970 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية، حيث جاء في ديباجة هذه الإستراتيجية " إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان، وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها ."وأكد مؤتمر ستوكهولم المنعقد عام 1972 حول التنمية البيئية، من خلال تناول قضايا النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحماية البيئة، وتأكيدها التهديد الذي يشكله النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي بالنسبة للبيئة الطبيعية، وأن الفقر يشكل تهديدا كبيرا لكل من الرفاه البشري والبيئة. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة " البشر هم هدف التنمية "بدأ يتضح أكثر فأكثر خلال السبعينات، وإن بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية. وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة والشيوع العالمي لمفهوم تنمية الموارد البشرية؛ وخاصة في حقل الإدارة إلا أن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها.

في الثمانينات من القرن الماضي، مرت أغلب الدول النامية بمأزق تنموي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها التباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي، والأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك تفجر أزمة المديونية عام (1982). حيث بلغت الدول النامية طورا اضطرت فيه للاستدانة لمجرد دفع فوائد ديونها السابقة. وأن توفير الحاجات الأساسية للجميع أصبح مكلفا لاقتصادياتها، وخاصة مع تزايد معدلات نمو السكان. وبالنتيجة لم يكن بالإمكان ضمان الحاجات الأساسية أو توفيرها. وأدت هذه الأوضاع إلى تراجع نموذج الحاجات الأساسية الذي قدمته منظمة العمل الدولية. (التميمي، 2008، الصفحات 48-49)

والواقع أن استخدام مفهوم التنمية قد تطور منذ الخمسينات فانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية (خلال الخمسينات والستينات)، إلى التركيز على الجانب الاجتماعي خلال (السبعينات والثمانينات)، إضافة إلى الدور الذي لعبه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ إصداره لتقرير عام 1990 وما تلاه من تقارير. بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على شكل رأس المال واستثماراته، وبعد أن كان الاهتمام مركزا على الإنسان كمورد اقتصادي فقط ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره.

منذ ذلك اتسع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج. حيث كثيرا ما يلاحظ أن الحديث عن الموارد البشرية إنما يعد مرادفا للحديث عن القوى العاملة ومقتصرا عليها فقط، وهو ناجم عن تلك النظرة الاقتصادية للإنسان من حيث كونه قوة منتجة اقتصادية فقط، دون النظر إلى ما يحتاجه الإنسان كونه لا ينبغي أن يعامل على أنه آلة؛ وإنما مراعاة كونه إنسانا له حقوق يجب أن تلبى للوصول إلى تطوير الشخصية الإنسانية والحفاظ على كرامتها. (عبد جبر، صفحة 195)

3. التنمية المستدامة: المفهوم والنشأة.

تبلور مفهوم التنمية المستدامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، خاصة في مطلع السبعينات والذي شهد بداية الجدل حول نماذج التنمية المتبعة أنداك، رافق هذا الجدل زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعا نسبيا لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد، ومحاربة التلوث، وعدم الإخلال بالنظام البيئي. وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة والآثار السلبية التي تخلفها نتيجة الأنشطة

البشرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة. وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نموا اقتصاديا مصحوبا ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو.

أثار تقرير" نادي روما "الذي صدر عام 1972 تحت عنوان" وقف التنمية" جدلا واسعا بين المختصين الذين انقسموا إلى مؤيد لعملية التنمية، وفريق آخر يناصر المحافظة على البيئة، وذلك في تصور يجعل المسألتين– التنمية والحفاظ على البيئة– خيارين متناقضين يصعب المواءمة بينهما. لكن ورغم أهمية ما جاء في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة فان **مفهوم التنمية المستدامة** ورد لأول مرة في تقرير" مستقبلنا المشترك "الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام1987 .هذا التقرير جاء بدعوة من الأمم المتحدة من أجل اقتراح" برنامج شامل للتغيير" فيما يتعلق بمفهوم وممارسة التنمية، وإعادة التفكير في طريقة العيش والحكم، والاستجابة لأهداف وتطلعات البشرية.

أدى نشر تقرير" **مستقبلنا المشترك** "إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية، حيث ذكر ضمن فقراته بأن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى التدهور البيئي وإفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بأن تخدم أجيال الألفية القادمة الذي يتضاعف فيه أعداد البشر، الذين يعتمدون على الموارد البيئية نفسها. وقد أدى ذلك التساؤل إلى تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية المستدامة. وتعني **الاستدامة** "ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة". (القاسم، 2007، صفحة 19)

جاء مفهوم التنمية المستدامة وفقا لهذا التقرير "أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون مساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها." هذا الأنموذج من التنمية يستهدف في إستراتيجية نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية، ومن خلال هذا التصور فان السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب ما يأتي: (عبد جبر، صفحة 197)

- نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار؛
- نظام اقتصادي قادر على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة؛
- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة؛
- نظام إنتاجي يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية؛
- نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن حلول جديدة؛
- نظام دولي يرعى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل؛
- نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

فبالرغم من الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة، ووضوح الفكرة، إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة والمراوغة. ويشار في هذا السياق إلى أنه قد ورد أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها، وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلف. ومن أهم التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير "بروندتلاند "الذي نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة "جروهارلن بروندتلاند" لتقديم تقرير عن القضايا البيئية ؛ والذي عرف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (رحامنية، 2018)

تم اعتماد هذا التعريف بصورة كبيرة في مختلف التقارير والنقاشات، إلا أنه أثار العديد من التساؤلات من أجل الوصول إلى اتفاق حوله، أهمها ما هي بالضبط الحاجة؟ وكيف يمكن تحديدها؟ فما يعتبر حاجة من قبل شخص أو مجموعة، قد لا يعتبر كذلك عند الآخرين، وقد تختلف الحاجات مع الزمن، وتختلف معها قدرة الناس على تلبيتها. إلا أن الفقرة التي تلت مباشرة فقرة التعريف في تقرير **(Brundtland)** أعطت البداية لتوضيح مفهوم الحاجات التي وردت في التعريف، حيث تنص تلك الفقرة على " يلازم هذا المفهوم مفهومين آخرين "هما:

-مفهوم الحاجات، ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء الذين ينبغي أن يعطوا أولوية قصوى.

-فكرة الحدود، حيث أن التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الحاليين يفرضان قيودا على قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية.

لقد تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا المفهوم في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 م تمهيدا للمشاركة في قمة الأرض في"ريو دي جانيرو "البرازيل" عام 1992 م، وقد كان مؤتمر ريو " الذي شاركت فيه 178 دولة، وانتهى بإعلان" ريو " بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة؛ حيث أصبح هذا المفهوم منذ عقد هذا المؤتمر مرجعا لكل المؤتمرات الدولية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة. (رحامنية، 2018، صفحة 09)

وعموما مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر علماء الاقتصاد هي مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، حيث أن هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع (خبابة و بوقرة، 2009، صفحة 349). أما من وجهة نظر علماء الاجتماع فإنهم يركزون على الإنسان باعتباره جوهر التنمية، وكذا العلاقة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية. ونجد من وجهة نظر علماء البيئة بأنهم يطالبون بوضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

عرفها مؤتمر ريوديجانيرو لسنة 1992 بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجيات التنموية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان مع الحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر، من خلال تحقيق موازنة بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل بشفافية عالية تضمن حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية". (التميمي، 2008، صفحة 54)

4. مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

التنمية البشرية كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البشرية في أول تقرير له حول التنمية للعام 1990 هي " عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن

حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت .أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور :هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال. (لبيب، 2007، صفحة 59)

أي أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على أهمية النمو الاقتصادي، لكنها لا توافق على كون النمو الاقتصادي هدفا بحد ذاته، بل وسيلة ضرورية غير كافية، وعليه فإن النمو يجب أن يعتمد على مقاربة إعادة التوزيع مع النمو، ويوجه نحو القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وان عملية توزيع النمو يجب أن تكون أقل تبديدا للموارد الطبيعة وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. (التميمي، 2008، صفحة 63)

عرف "**جيمس سميث**" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره مبادرة من أجل التغيير: "التنمية البشرية المستدامة على أنها: تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهي تجديد البيئة بدل تدميرها، وتمكّن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة، وتوفير فرص العمل وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم". (عبد جبر، صفحة 198)

نفهم أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية من خلال تأكيدها على سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير وتخفيف القيود على وسائل الإعلام. فضلا عن تأكيدها على المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات..)، والتعددية الحزبية وحق المعارضة، والانتخابات ومراقبة عمل الحكومة. وفي هذا الاتجاه يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2000 على " أن ضمان الحقوق المدنية والسياسية ليس غاية في حد ذاته، بل هو أيضا وسيلة للقضاء على الفقر، وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ويمكن أن تحقّق الكثير، فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم. (التميمي، 2008، الصفحات 68-69)

5. أهداف التنمية البشرية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي: (غنيم و أبو زنط، 2010، صفحة 29)

-**تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :تحاول** التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا الكمية، وبشكل عادل وديمقراطي.

-**احترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها حياة الإنسان، وتوجه تلك العلاقة نحو التكامل والانسجام.

-**تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية نحوها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في أيجاد حلول مناسبة لها؛ من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

-**الاستغلال العقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

-**ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:** ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة. دون أن ينجم عن ذلك آثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون تلك المخاطر مسيطر عليها.

6. مكونات التنمية البشرية المستدامة:

استند تعريف الأمم المتحدة إلى أربعة عناصر تشكل المكون الرئيسي لمفهوم التنمية الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان هي: **المساواة، الإنتاجية، الاستدامة، والتمكين،** هذه المكونات هي أيضا بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها.

1.6 المساواة: وتعني تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة كما هي في ممارسات الدولة، ويتطلب ذلك مفهوما جديدا للتنمية يتجاوز في ذلك

المفاهيم القديمة، أو تلك المستحدثة في الانتماء والتي لا تنظر للفرد المواطن في ضوء انتمائه الوطني بقدر ما هو انتمائه الإثني: الديني و العرقي والنوعي Gender. ولتحقيق ذلك، فإن تغيرا هيكليا لابد أن يحدث في فكر الدولة وقوانينها وإجراءاتها؛ وكذا تغيرا في مفهوم الأفراد والمجتمع ومؤسساته، للأسس التي يقوم عليها التقسيم التقليدي للقوة في المجتمع؛ بمعنى أن تحقيق مبدأ المساواة في المجتمع يتطلب تغيرا أساسيا في هيكل علاقات القوة في المجتمع لصالح كل أفراد وليس بعضهم.

2.6 الإنتاجية: هذا المفهوم لا يشير فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحصلة لعمليات النمو الاقتصادي؛ وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة؛ أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس، ومستوى وطرائق معيشتهم، وأمنهم الاجتماعي والسياسي، وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاج في المجتمع.

3.6 الاستدامة: لا يعني ذلك ديمومة عمليات النمو والتنمية في أطرها ومعدلاتها الاقتصادية، وإنما في توازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع، من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع في ظرفها الآني المعاصر، وكذلك في منظورها المستقبلي.

4.6 التمكين: يعني ويشكل عملي الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم وتتحقق عملية التمكين، من خلال تحقيق شرط الديمقراطية والحرية السياسية، والشفافية واللامركزية وسيادة القانون، كوسائط من خلالها يتمكن كل الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه. (إبراهيم ، 2006، الصفحات 208-209)

عرف معجم مفاهيم التنمية عملية "تمكين الناس" بالآتي: "عملية بناء ثقة الأفراد بأنفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج، وإحداث التغيير نحو الأفضل وتحديدا أولئك المستبعدون تقليديا عن عملية اتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي أو العرقي أو غيره". ويشير تمكين الفقراء من استنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدون أنفسهم وليس إلى الإعانات والحصص التموينية وما شابه. أما من الناحية القانونية فالتمكين يعني:" منح قوة قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية أو مؤسسة لتسهيل أدائها؛ وتعني كذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عبر تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها. (عبد جبر، الصفحات 195-196)

7. مفهوم الشباب: إن تحديد فترة الشباب زمنيا من الأمور التقريبية، لأن عمر الإنسان متداخل بعضه ببعض، غير أن هذه المرحلة تتميز بخصائصها الجسمية والنفسية الاجتماعية والعقلية بما يميزها عن مراحل أخرى في حياة الإنسان، وقد حدد مؤتمر وزراء الشباب الأول في جامعة الدول العربية عام 1969 مرحلة الشباب بأنها في الغالب ما كان بين سن (15) و(25) سنة. فقال في توصيته "يرى المؤتمرون أن مفهوم الشباب يتناول أساسا من تتراوح أعمارهم بين (15 و25) سنة انسجاما مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن". (صوفي، رابطة العالم الإسلامي، الصفحات 24-25) ثم أصبح (15-30) سنة، ثم أعيد تعريفه إلى (18-35) طبقا للتعديل الدولي الوارد في إعلان برشلونة 1998. ويعتقد البعض أن مرحلة الشباب من وجهة نظر الإسلام هي (18-40) سنة. (رسول مطلق، 2014، صفحة 09)

يعتبر مفهوم الشباب من المفاهيم التي لا يتفق حولها الباحثون كثيرا، والتي لا تلق اهتماما كافيا كالطفولة أو المراهقة مثلا. لأن أغلبية الدارسين يعتمدون على تصنيف قسم علم نفس النمو في الجمعية الأمريكية لعلم النفس لمراحل النمو؛ والذي يشير إلى الشباب كمرحلة نمائية رغم أن الشباب مرحلة لا يمكن تجاهلها في حياة الإنسان في الوقت الحاضر وهي مرحلة استحدثها المجتمع المعاصر الذي يتسم بالتعقيد والتغير. وحسب سيكولوجية النمو الحديثة مصطلح الشباب يستخدم ليتعامل مع فترة ما بعد اكتمال البلوغ الجنسي أو المراهقة وقبل الدخول إلى عالم الرشد أي الفترة من السابعة أو الثامنة عشرة وحتى سن الخامسة والعشرين أو ما حولها حيث أن هذه هي السن التي تحدث عندها تحولات مهمة في حياة الفرد.

أما المفهوم الاجتماعي فهو يراعي في هذا التحديد المتغيرات الاجتماعية التي تجعل من الصعب الوصول إلى حياة الرشد قبل سن الخامسة والعشرين، والتي بموجبها يمكن اعتبارها فترة من المحاولات والأخطاء يحقق فيها الشاب إمكاناته بالحياة ليتبين حقيقة ما يستطيع من بين كثرة ما يريد. أو بعبارة أخرى فترة لازمة ليجرب فيها الفرد ويستكشف السياق المعقد الذي فرضته ظروف الحياة الراهنة، ليصل في النهاية إلى التزامات بعينها تمكنه من الدخول في عالم الراشدين (الجزار، 2011، الصفحات 18-19). يقول الأستاذ "أنور الجندي" إن الشباب هو الطور الحاسم في حياة الإنسان ، وهو الدور الذي تتبني فيه كل العقائد والمثل، وتتشكل

فيه النفس الإنسانية والعقل البشري بحيث تكون متأهبة لأداء دورها في حمل أمانة الحياة ومسؤولية المجتمع". (صوفي، رابطة العالم الإسلامي، صفحة 15)

فمرحلة الشباب ليست مجرد فئة عمرية تتوسط بين فئة الصغار وفئة البالغين. إن كلمة شباب تصف عادة ظواهر تتعلق بالمركز الاجتماعي لصنف من السكان يتشابهون بالعمر البيولوجي لكن نهاية عهد الشباب ليس محدود بالفئة العمرية. وتزداد الصورة تعقيدا حين نقارن المجاميع العمرية في عدة مجتمعات وفي حقب تاريخية متباينة. إن تعريف الشباب إذن يمكن أن يستند إلى رؤية ثقافية تشير إلى طريقة الحياة التي يشترك فيها الشباب وهي المعتقدات والقيم والرموز والأنشطة، التي يقضيها ويشارك فيها مجموعة من الشباب. (رسول مطلق، 2014، صفحة 09)

ولقد اعتبر "بيار بورديو Pierre Bordieu" أن الحدود بين الأعمار هي حدود اعتباطية فنحن لا نعرف متى تبدأ مرحلة الشيخوخة. وفي الواقع أن الحدود بين مرحلة الشباب والشيخوخة ظلت في جل المجتمعات محل جدل (Bourdieu, 1984, p. 134). ويمكن القول أن الجدل في تحديد مفهوم الشباب نابع أساسا من تعدد الاتجاهات النظرية التي تبنت المفهوم. ومنها يمكن تصنيفها كالآتي:

الاتجاه البيولوجي: مرحلة الشباب هي تلك المرحلة التي يتم فيها اكتمال البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان كالعضلات والغدد. فهناك من يحددها من سن خمسة عشر (15) إلى سن الخامسة والعشرون (25) وهناك من يوسعها من سن الثالثة عشرة إلى سن الثلاثين (30).

الاتجاه السيكولوجي: حدد الباحثون النفسيون بداية ونهاية مرحلة الشباب في إطار مراحل نمو الشخصية كمرحلة تقع بين المراهقة والنضج، تتم فيها عمليات تغير وارتقاء في البناء الداخلي للشخصية وتكوين الذات، واتجاه القدرات العقلية للفرد نحو الاكتمال، ونمو المعايير الاجتماعية.

الاتجاه السوسيولوجي: يرى هذا الاتجاه أن الشباب حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك من السمات إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا ولذلك اعتبر السوسيولوجيون الشباب تلك الفترة التي يبدأ عندها الفرد في محاولة البناء، والتي يؤهل فيها اجتماعيا وثقافيا ومهنيا، ليحتل مكانة يؤدي فيها دورا أو أدوارا في بناء

مجتمعه. وتنتهي هذه الفترة حينما يتمكن الشخص من تبوء مكانته، وأداء أدواره في السياق الاجتماعي وفقا لمعايير ونظم هذا المجتمع. (بن ناصر، 2015، الصفحات 23-24)

8. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للشباب الجزائري:

يتميز الشعب الجزائري ديمغرافيا بفتوته إذ أن الأشخاص الذين يقل سنهم عن ((30 سنة كانوا يمثلون نسبة 58% من مجموع السكان سنة2014 ؛ أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة . وتمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين (15و24) سنة لوحدها أقل من خمس إجمالي السكان17,5 %. وعلى الرغم من ضخامة العدد لم يحظ الشباب إلا ببعض الدراسات التي أجريت حولهم خلال السنوات الثلاثين الماضية، في الوقت الذي ينبغي أن يخصص لهم محور خاص للبحث العلمي في مدوّنة البحث الوطني. ومن الناحية الاجتماعية قدر عدد العزّاب من الرجال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة، نسبة 81.2 **%** سنة 2012، مقابل 44,7 % من النساء .

والجدير بالذكر أن نسبة 2%من النساء الشابات المتراوحة سنهن بين (25 و29) سنة يعانين فعلا تجربة الطلاق مقابل 0,1 من الرجال (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، صفحة 34). هذه الأرقام على قدر ما توحي بالطاقة البشرية والحيوية للمجتمع، تشكل مصدر قلق وتفكير من جهة أخرى، فالوصول إلى كلتا النتيجتين مقترن بمدى استغلال هذه الطاقة أو عدمها. لذا فان معظم المشكلات التي يعاني منها المجتمع صادرة عن مشكلات هذه الفئة بحكم إفرازات التحول المجتمعي والعالمي.

9. مشكلات الشباب العربي:

تأخر الباحثون وأجهزة البحث المتخصصة طويلا عن الاهتمام بأزمة جيل الشباب، ولم يتحركوا إلا حين بدأ نشاط الشباب يأخذ أشكالا تنطوي على خطورة إضرابات الطلبة وانحرافاتهم وجرائمهم أحيانا.

بدأت تظهر في عدد من الدول العربية تحليلات لطبيعة جيل الشباب ومشكلاتهم وموقفهم من مجتمعاتهم ومن أنفسهم. إلا أن هذه التحليلات لم تصل إلى أعماق أزمة جيل الشباب في المنطقة العربية، ولذلك يلخص أحد الكتاب حالة التراث العربي في الموضوع بقوله "والشباب العربي شباب غير مدروس عموما دراسة علمية كافية، وما نعرفه عنه إما منقول عن غيره

إليه أوملصق به إلصاقا. فبعض تلك التحليلات استندت إلى انطباعات شخصية تأثرت فيها باعتبارات أخلاقية والى أفكار مسبقة مستمدة من الإعلام. (حجازي، 1985، الصفحات 10-11)

تقول 'هيلين كلارك' مديرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي: "يستكشف التقريرُ التحدِّياتِ العديدةَ التي لا يزال الشبابُ في المنطقة العربية يُواجهونها، حيثُ مازال كثيرون منهم يتلقَّون تعليمًا لا يَعكس احتياجات سوق العمل؛ فيما أعدادٌ كبيرةٌ منهم، ولا سيَّما من الشابات، عاطلةٌ عن العمل ومستبعَدةٌ من الاقتصاد الرسمي .ومن دون موْرد رزْقٍ، يَجد الشبابُ صعوبة كبيرة في تحقِّيق تطلّعاتِهم المشروعةَ في الزواج والحصول على سكنٍ ملائم لتأسيسَ بيوتهم وأُسَرهم المستقلّة. والخطرُ هنا أن هؤلاء الشباب يقعون فرائس للإحباطَ، والشعورَ بالعجز، الاغتراب، والتبَعية، بدلً من أن ينفقوا شبابهم في استكشاف الفرص المتاحة واستشرافِ آفاق المستقبل. (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، صفحة 04)

تؤكد جل الدراسات أن من بين أهم المشكلات التي يعاني منها الشباب العربي عموما والجزائري على الخصوص: البطالة، المخدرات والإدمان، العنف، الاغتراب، المشاكل الأسرية (الصراع بين الآباء والأبناء)، والمشكلات الصحية، العنف، مشكلات قضاء وقت الفراغ، وضعف الشعور بالانتماء، ومشكلة التطرف والتعصب، والهجرة، وأزمة المشاركة المجتمعية والسياسية وتمكين الشباب. الشيء الذي يستدعى اهتمام الهيئات الرسمية والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين الاجتماعيين بهذه الفئة لمواجهة ما تتعرض له من مشكلات وما يمكن أن ينجم عن ذلك من مخاطر تهدد الأمن الاجتماعي.

10. مكانة الشباب وفق منظور التنمية البشرية المستدامة"

تعتبر فئة الشباب من أبرز وأهم فئات المجتمع خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية. فهي عنصر هام لتنمية المجتمع وتغييره نحو الأفضل، والقادرة على تحمّل المسؤولية والاستثمار في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وتؤكد تقارير التنمية المستدامة بأنّ التكلفة الاجتماعية التي قد تنجم عن عدم الاستثمار في هذه الفئة غالباً ما تكون عالية، وإبعادها وإقصائها من كافة الميادين سيعود بالضرر على المجتمع.

لذا فقد تضمن تقرير التنمية الانسانية لعام 2016:""اعتمد زعماءُ العالم "خطةَ التنمية المستدامة لعام2030 " كرُؤيةٍ لتحويل مسار التنمية للسنوات الخمسَ عشرةَ القادمة لبناء

مستقبلٍ أكثرَ سلامًا وازدهارا واستدامةً وشمولا وتُؤكِّد الخطةُ أنّ الشّابّاتِ والشبّانَ هم عواملُ حاسمةٌ للتغيير، ودورهم مِحوَريّ لتحقيق التنمية المستدامة... إذ يدعو الدُّولَ العربية إلى الاستثمار في شبابِها، وتمكينِهم من الانخراط في عمليّات التنمية . كأوْلويةٌ حاسمةٌ وملِحَّة في حد ذاتها، وشرطٌ أساسي لتحقيق تقدُّمٍ ملموسٍ ومستدام في التنمية والاستقرار للمنطقة بأسْرها. يُقدِّم التقريرُ حُجَّتَين رئيسيَّتَين للاستثمار في الشبابِ في المنطقة:

الأُولى: أنّ ما يقارب ثلثَ سكّان المنطقة هم من الشباب في أعمار15–29 سنة، وهناك ثُلثٌ آخر يَقلُّ عمرُهم عن 15عامًا. و**ثانيًا**، يُؤكِّد التقريرُ على أنّ موجةَ الاحتجاجات التي اجتاحت عددًا من البلدان العربية منذ العام 2011، وكان الشبابُ في طليعتها، قد أفضت إلى تحولاتٍ كبيرة عبرَ المنطقة كلِّها. (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، صفحة 04)

لذا فان هذا التأكيد على أهمية تمكين الشباب العربي عموما والجزائري على الخصوص نابعة من دراسات إحصائية وواقعية تظهر مدى التأثير الذي قد تحدثه هذه الشريحة الاجتماعية على استقرار شعوبها إذا لم يتم التكفل بمطالبها الطبيعية وتأهيلها للتموقع في البرامج التنموية، وما يحدث في الدول العربية في الآونة الأخيرة هو نتيجة للإخفاقات المتوالية للبرامج التنموية التي اعتمدت على البعد الاقتصادي والارتجالي وتهميش البعد الاجتماعي.

11. التنمية البشرية المستدامة وتمكين الشباب الجزائري:

يعرف تقرير التنمية الإنسانية لعام 2016 **تمكين الشباب:**" بأنه توسيعُ للخيارات والحرّيات المتاحة للناس كَي يَعيشوا حياتهم كما يبتغونها ويُثمِّنونها. يقتضي تمكينُ الشباب تعزيزَ قدراتهم، وهم ما يستوجب تحسينُ منظومات الخدمات الأساسية، وخصوصًا في مجالي التعليم والصحة .كما يتعيَّن توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب – من خلال اقتصاداتٍ تُولِّد عملً لائقًا وتُشجّع ريادةَ الأعمال، وبيئاتٍ سياسية تُشجِّع حرّيةَ التعبير والمشاركةَ الفاعلة، ونُظُمٍ اجتماعية تُعزِّز المساواةَ وتعمل ضدَّ كلّ أنواع التمييز.

في العام2030 ، سوف تنظر الدُّولُ العربية إلى الوراء لتقييم ما أنجزتْه خلال الأعوام الخمسةَ عشرَ لأهداف التنمية المستدامة ...على أن يَحثّ هذا التقريرُ صانِعي القرار، والشبابَ أنفسَهم في المنطقة العربية، على ضمان مشاركةٍ أكبرَ للشباب في التنمية .فمن دون مثْل هذه المشاركة، سيَصعب تأمينُ التَقدّم، وضمانُ التنميةٍ المستدامة. يدعو التقريرُ

البلدانَ العربية إلى تبنّي نموذجٍ تنمَويٍّ جديد يَرتكز على تعزيز قدرات الشباب، وتحريرِ طاقاتهم، وتوسيعِ الفرص المتاحة لهم؛ بما يَفسح المجالَ أمامهم لممارسة حريةٍ أكبرَ في تشكيل مستقبلهم، ومن ثمَّ للمساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم وبلدانِهم. (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، صفحة 04). ويتكون مؤشر استدامة التنمية البشرية من الأبعاد الأربعة التالية:

1. الصحة والرفاه، 2. التعليم والمعرفة، 3. الدخل والتشغيل، 4. التلاحم الاجتماعي والمشاركة.

1.11 الشباب الجزائري وواقع التعليم والتكوين:

يقدر عدد التلاميذ في التربية الوطنية المسجلين سنة 2014 (بما في ذلك التعليم عن بعد، والخاص، والمتخصص) بـ 8524090 تلميذا، مقابل 8489619 سنة2013 .يشكل تلاميذ التعليم الابتدائي 50 % من مجموع التلاميذ. وينبئ عودة أعداد الولادات إلى الطلب المدرسي القوي على مستوى هذا الطور، مما يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبلد من أجل تلبية هذا الطلب مع المحافظة على نوعية التعليم. (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، صفحة 92)

على مستوى التعليم العالي بلغ حاملو الشهادات الخريجون من التعليم العالي والبحث العلمي (683 292) خريج جامعي خلال العام (2015–2016) ليرتفع العدد خلال (2016– 2017) **إلى** (100 303) طالب (الديوان الوطني للإحصائيات، 2018، صفحة 26). **ويتضح** من المعطيات الرقمية أن الجزائر حققت معدلات مرتفعة فيما يخص تعليم الأفراد نتيجة السياسة التربوية المتبعة في مجالي مجانية وإلزامية التعليم. كما أن العقود الأخيرة أفرزت تشييد بنية مادية كافية لاستقطاب الأعداد الهائلة من التلاميذ على مستوى كافة الأطوار التعليمية.

لكن بالنظر إلى حجم التسرب المدرسي من خلال مقارنة مجموع التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي والمتوسط **(939 695 6 تلميذ)**، وعدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي **(860 1378تلميذ)** خلال سنة **(2016/2015)**. وكذا مقارنة مجموع التلاميذ المسجلين التعليم في الابتدائي والمتوسط **(107 185 7 تلميذ)** وعدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي **(055 227 1)** خلال سنة **(2018/2017)** (الديوان الوطني

للإحصائيات، 2018، الصفحات 24-25) نستنتج العدد الكبير الذي يتسرب أو يتخلى عن الدراسة في الجزائر؛ الأمر الذي يضاعف من مشكلات الشباب الجزائري فيما بعد ويؤثر على نتائج التنمية البشرية المستدامة.

ما يشار إليه في هذا الجانب كذلك أن ما نسبته 23 % فقط من المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي ربع المسجلين في القيد .وهو ما معناه أن ثلاثة أرباع المسجلين لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم. (قوريش، 2011، صفحة 38)

بعد الفشل الدراسي يوجّه أو يتوجه الشباب إلى التكوين المهني ويفاقم الوضع من حدة المشكلة لأن معظم هؤلاء الشباب الذين عانوا من الفشل في المدرسة يسجلون في قطاع التكوين ليس بدافع الطموح أو الإرادة بل بسبب إفرازات النظام التعليمي، ونتيجة لذلك يبقى القطاع غير قادر على جذب الطلاب المتفوقون.

2.11 صحة الشباب الجزائري:

إذا أصيب الشاب بمرض ما أو إعاقة جسمية أو عقلية فان ذلك سوف يؤدي إلى إضعاف كفاءته الجسمية والنفسية والعقلية، كما أنها تكوّن لديه الإحساس بالنقص والقلق؛ مما يؤثر على تكيفه النفسي واندماجه الاجتماعي. وعموما يواجه الشباب مشاكل صحية تبعا لأعمارهم مما يؤثر على قدرتهم في المشاركة في الحياة اليومية (الحصول على التعليم والعمل والمشاركة في الحياة المدنية بشكل عام). ومع ذلك تزداد هذه المخاطر خلال فترة المراهقة (التبغ وتدني مستوى ممارسة النشاط البدني والنظام الغذائي، وفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز، وغيرها) المؤثرة على دورة الحياة وتمثل تهديد لشيخوخة صحية. لذلك يجب أن يكون التركيز في هذا الجانب على عنصر الوقاية، بما في ذلك السلوك المحتمل جدا أن يتطور لمخاطر أخرى مثل الإدمان.

قدرت الإحصائيات أن الأمراض غير المعدية مسؤولة عن 68 ٪ من الوفيات في جميع أنحاء العالم في عام 2012 ،أهمها أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري والرئة المزمنة. أما في الجزائر فقد سجلت الأمراض المزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم الشرياني (HTA)، مرض السكري، والربو، وأمراض المفاصل، وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان نموا مستمرا ، فمثلا في عام2012 من بين السكان الذين تتراوح أعمارهم

(ما بين 15 وأكثر) فإن نسبة 14 ٪ من هذه الفئة يعانون من هذه الأمراض، مقابل 10.5 ٪ في عام 2006، مما يوضح ارتفاع في عدد الشباب المصابين.

أما عن حالات السرطان فقد قدر حجم الحالات الجديدة على الصعيد الوطني ما بين 40000 و 45000 حالة سنويا . تمثل حالات السرطان الجديدة 4.3 ٪ من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 29سنة) من الشباب، و5٪ لدى النساء. يتم تشخيص معظم هذه السرطانات بنسبة (80)٪ في وقت متأخر جدا (المرحلة الرابعة)، مما يقلل كثيرا من فرص الشفاء (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، صفحة 113). الأمر الذي يزيد من معاناة هذه الشريحة ويثقل كاهل الدولة في التكفل بها، ويؤثر على حركة التنمية، إذ ينبغي الرفع من مستوى التحسيس والتوجيه في مجال الوقاية الصحية عند فئة الشباب خاصة فيما يتعلق بمخاطر التدخين والمخذرات وأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية، والتغذية السليمة، والتشخيص المبكر.

3.11 الشباب الجزائري والبطالة: قدرت نسبة البطالة في الجزائر خلال سنتي (2016 و2017) على التوالي 10.5%و11.7% (الديوان الوطني للإحصائيات، 2018، صفحة 13) هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا بلغ 0,7نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر ب 0,5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة.

أما معدل البطالة لدى الشباب (16–24) سنة فقد بلغ 29.9 %. وتظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر2014 وسبتمبر 2015، حيث انتقل من 16,4 % إلى14,1 %. بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1,2 نقطة حيث انتقل من 8,6 % إلى 9,8 %، و عرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 0,7 نقطة خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن: 55,7 % من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة وهو ما يعادل 745 000 شخصا ، بينما 23,3 % حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني ، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون21 % من إجمالي هذه الشريحة. من

جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 000 461 شخصا، هم يشكّلون 34,4 % من إجمالي البطالين . ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمين و68,5 % كانوا يشتغلون في القطاع الخاص (الديوان الوطني للإحصائيات، 2015، صفحة 02). الأمر الذي أدى إلى تفاقم الإضرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في بعض المناطق، وهذا يعتبر ضربا لمسارات التنمية في البلاد.

منذ سنة 1990 أصدرت الدولة جملة من التوجيهات التأطيرية سنة 1990، من أجل ضمان حد أدنى من الدخل للشباب، تمثل في وضع جهازين خاصين: جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) ، والشبكة الاجتماعية التي تشمل المنحة الجزافية للتضامن "AFS" والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة"IAIG". إنها أجهزة اجتماعية تهدف إلى رفع فرص إدماج الشباب في الوظائف المؤقتة، في حدود الاعتماد المالي لصندوق دعم تشغيل الشباب(FAEJ) الذي أنشأته الدولة .

في الواقع إن ثمار الانتعاش الاقتصادي المسجل منذ مطلع 2000 إلى غاية2014 ، والمدعوم بالوضع الدولي الملائم جدا في مجال الطاقة، قد تحولت إلى برامج تنموية لدعم الانتعاش الاقتصادي (2001–2004) أولا، ثم تعزيز هذا النمو (2005–2009) – وأخيرا عصرنة المنشآت الاقتصادية والاجتماعية (2010–2014) (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، صفحة 53)

تعززت هذه البرامج ببرنامجين اثنين آخرين ذوي نطاق جهوي لتنمية المرتفعات والجنوب. وتهدف كل هذه البرامج إلى تدارك التأخر في النمو، وتهيئة الظروف للاستثمار الاقتصادي وتحسين الوسط المعيشي للمواطنين في مجال الاستفادة من السكن والربط بالمياه والرعاية الطبية والتكوين. نتيجة لكل هذه الاستثمارات، حدث انخفاض ملموس في نسبة البطالة حيث أنها ظلت في نفس المستوى منذ 2013 (9.7 %) مقابل حوالي 29% سنة 2000.

أنشئت خلال هذه الفترة، أجهزة جديدة لدعم التشغيل، كما تم استحداث نشاطات : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، تحويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جهاز دعم الإدماج

المهني (DAIP). وقد تم توجيه هذه الأخيرة تدريجيا نحو وظائف اقتصادية وإدماجية، من خلال سياسة التشغيل التي اعتمدها مجلس الوزراء المنعقد سنة2011 (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الصفحات 54-55). لكن رغم إطلاق هذه البرامج تبقى نسبة البطالة في فئة الشباب مرتفعة خاصة بعد فشل العديد من المؤسسات الناشئة، مما خلق ارتفاع في نسبة مشكلات الشباب التي استفحلت مؤخرا في الجزائر خاصة من حيث السلوك الإجرامي وكذا الهجرة الغير شرعية. والاغتراب؛ الأمر الذي يستدعي تكثيف دراسات أكاديمية حول الشباب الجزائري والتفكير في إستراتيجية جديدة مبنية على المرافقة والدعم.

4.11 الشباب الجزائري والمشاركة المجتمعية والسياسية:

تشير المشاركة المجتمعية إلى تلك الأنشطة التطوعية التي يقوم بها أعضاء المجتمع لخدمة مجتمعهم في كافة المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية . أي أنها تعدّ تعبيرا تطبيقيا لمسؤولية اجتماعية من جانب الفرد والجماعة نحو المجتمع الذي ينتمون إليه، حيث تنطوي المشاركة المجتمعية على تحمل الفرد مسؤولية اجتماعية تجاه نفسه وتجاه الآخرين فضلا عن الانخراط معهم في مناقشة الموضوعات والقضايا التي تؤثر عليهم، والمساهمة فكريا وماليا، وفنيا في التوصل لحلول عملية لها. (العجمي، 2007، الصفحات 91-92)

لذلك فإن المشاركة السياسية هي جزء من المشاركة المجتمعية (أو الشعبية)، باعتبارها طريقة من طرق التنمية التي تقوم عليها المجتمعات المتقدمة، ومدخلا تنمويا ينصح باعتماده من أجل تحقيق التنمية. إن المنتدى العالمي للشباب المنعقد في ديسمبر 1989هو إحدى مبادرات الأمم المتحدة التي تقدم التوجيهات الكبرى لإعداد مخططات النشاط الخاصة بالبلدان .

في الآونة الأخيرة قام برنامج لأمم المتحدة الإنمائي بوضع إستراتيجية جديدة تغطي الفترة (2014-2017) المتمثل في" منح الشباب وسائل الاستعلام والتحاور والإسهام في التنمية البشرية وتؤكد هذه الإستراتيجية أن" الشباب إلى جانب روح الابتكار قادرون على تقديم حلول لتحديات التنمية وتغيير المجتمعات. (هيئة الامم المتحدة، 2014)

تشير المعطيات الوطنية لسنة 2013 بأن مؤشر التنمية البشرية قدربـ 0,6428 للتنمية البشرية المستدامة المرتكز على الشباب، والذي ارتفع بشكل محسوس ليبلغ 0,730 إذا ما

استثنينا البعد المتعلق بالتلاحم الاجتماعي ومشاركة الشباب حيث أن هذه القيمة الأخيرة، بسبب إدراجها مؤشرات متعلقة بالعملية كالتدخين، واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والبطالة على المدى الطويل، قد أثرت سلبا على المؤشر العام ليبقى معادلا لمؤشر التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (0,753) بتعبير آخر، فإن الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية والتي تصب في بوتقة صياغة برنامج الأمم المتحدة للمؤشر تؤثر أكثر وبشكل إيجابي على الشباب، من خلال المكونات الثلاثة المتمثلة في الصحة، والتعليم والدخل. وبتوسيع مجال المؤشرات إلى البعد الرابع المتضمن تفاعل هذه الشريحة مع المجتمع ومشاركتها في صمود معيشتهم وبالتالي السياسات التي من شأنها تشجيع هذه الثقافة، فإن تقدير التنمية البشرية ينخفض بشكل محسوس.

بصفة عامة نستنتج أنه بدون بعد" المشاركة والتلاحم الاجتماعي"، فإن الشباب يمتلكون مستوى من التنمية البشرية أكبر منه لدى من هم أكبر منهم سنا .غير أن إدراج هذا البعد الرابع يزيل هذه الميزة عن طريق التوفيق بين الأجيال بين المشاركة والرصيد المعرفي. هذه النتيجة حتى وإن كانت تترجم الاستثمارات المبرمة التي قامت بها الدولة تجاه الشباب فانها تكشف عن حقيقة تتمثل في أن تعزيز القدرات الفردية لدى الشباب لم يترجم بصفة كلية من حيث مشاركة هذه الشريحة في الحياة الاجتماعية .وعليه فإنه من الضروري أن نتصور في المستقبل مقاربة جديدة تتضمن انضماما أكبر للشباب في مشاريع تنمية البلاد، كقوة إنجاز وتصميم للخيارات الاستراتيجية المقترحة في آن واحد. (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الصفحات 76-77)

ويرى المختصون في التنمية بالمشاركة أنه بزيادة حجم المشاركة في وضع الخطط يشعر الشباب بحجم المشكلة التي يعاني منها، وبهذه الآلية يكون الفاعلون في التنمية قد حققوا ما يعرف أو يصطلح عليه الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي الشيء الذي يعزز هذا الأخير. والمسجل وعموما يمكن القول مشاركة الشباب في العديد من المجتمعات العربية لا تزال محدودة، حيث أظهر تقرير حول مشاركة الشباب صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الشباب العربي مستبعد من المشاركة في السلطة التشريعية وأن البرلمانات العربية غالبية أعضائها ممن يتجاوزون مرحلة الشباب بكثير.

12. خاتمة:

في الأخير يمكن القول إن التنمية البشرية المستدامة لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهي تنمية تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكّن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.
وهناك أربعة عناصر تشكل المكون الرئيسي لمفهوم التنمية الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان: **المساواة، الإنتاجية، الاستدامة، والتمكين،** هذه المكونات هي أيضا بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها.

يتميز الشعب الجزائري ديمغرافيا، بفتوته، إذ أن الأشخاص الذين يقل سنهم عن 30 سنة كانوا يمثلون سنة2014 ، نسبة 58 % من مجموع السكان؛ أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة . وتمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة لوحدها أقل من خمس إجمالي السكان17,5 %.

يعرف تقرير التنمية الإنسانية لعام 2016 بأن تمكين الشباب يقتضي تعزيزَ قدراتهم، وهو ما يستوجب تحسينُ منظومات الخدمات الأساسية، وخصوصًا في مجالي التعليم والصحة .كما يتعيَّن توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب من خلال اقتصاداتٍ تُولِّد عملً لائقًا وتُشجّع ريادةَ الأعمال، وبيئاتٍ سياسية تُشجِّع حرّيةَ التعبير والمشاركةَ الفاعلة، ونُظُمٍ اجتماعية تُعزِّز المساواةَ وتعمل ضدَّ كلّ أنواع التمييز. ويتكون مؤشر استدامة التنمية البشرية من الأبعاد الأربعة التالية: 1.الصحة والرفاه، 2. التعليم/المعرفة، 3. الدخل/التشغيل، 4. التلاحم الاجتماعي/المشاركة.

ويتضح من المعطيات الرقمية فيما يخص واقع تعليم الأفراد في الجزائر أنه حقق معدلات مرتفعة منذ الاستقلال نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية وكذا السياسة التربية الوطنية فيما يتعلق بمجانية التعليم وإلزاميته، ومن جهة أخرى بينت الإحصائيات النسبة المرتفعة للتسرب أو التخلى عن الدراسة؛ الأمر الذي يضاعف من مشكلات الشباب الجزائري فيما بعد ويؤثر على معطيات التنمية البشرية المستدامة. كما اتضح أن نسبته 23 %.

أما على مستوى صحة الشباب الجزائري فقد سجلت الإحصائيات عام 2012 أنه من بين السكان الذين تتراوح أعمارهم (ما بين 15 وأكثر) فإن نسبة 14 ٪ من هذه الفئة يعانون من الأمراض المزمنة، مقابل 10.5 ٪ في عام 2006. إذ ينبغي الرفع من مستوى التحسيس

والتوجيه في مجال الوقاية الصحية عند فئة الشباب خاصة فيما يتعلق بمخاطر التدخين والمخدرات وأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية، والتغذية السليمة، والتشخيص المبكر.

وبلغت نسبة بطالة الشباب الجزائري خلال سنتي (2016 و2017) على التوالي 10.5% و11.7% .هذا على الرغم من إطلاق الدولة لسلسلة من المشاريع الاقتصادية مختلفة الصيغ لدعم الشباب. مما يتوجب مراجعة وتقييم هذه المشاريع والبحث عن سبل كفيلة لتقليص النسبة. أيضا لا يزال مؤشر التنمية البشرية المتمركز على تمكين الشباب الجزائري منخفض فيما يتعلق ببعد المشاركة المجتمعية والسياسية للشباب الجزائري. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة تمكين الشباب من النواحي الآتية

- ✓ **التعليم:** وذلك من خلال وضع إستراتيجية تربوية بعيدة المدى توازن بين عدد التلاميذ والقدرة الاستيعابية للمؤسسات التربوية، مع تضمين المناهج الدراسية طرق تنمية التفكير الإبداعي للمتعلم وتوفير مستوى التأطير الكمي والنوعي (العلوم والرياضيات). وتشكيل لجان وطنية ومحلية تهتم بمرافقة التلاميذ وتقييم تحصيلهم والتكفل بانشغالاتهم قصد تقليص مستوى التسرب المدرسي وخاصة لفئة الذكور.
- ✓ **الصحة** :تحسين الوضع الصحي للشباب وتطوير السياسات الصحية الخاصة بهم وزيادة الوعي الصحي لديهم خاصة ما تعلق بالصحة الإنجابية، ومخاطر التدخين والمخدرات وأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية، والتغذية السليمة، والتشخيص المبكر، والوقاية من الحوادث، ومعالجة المشكلات الأساسية التي من شأنها خلق مضاعفات صحية للشباب.
- ✓ **العمل والتشغيل:** وذلك من خلال إتاحة فرص العمل للشباب تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم، وتشبع حاجاتهم الأساسية وتمكنهم من تحقيق دورهم ومكانتهم الاجتماعية ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم الخاصة.
- ✓ **المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية:** من خلال غرس قيم الاعتزاز بالانتماء والهوية وتشجيع الحركات الجمعوية الشبابية، وتحفيز الشباب للانضمام للحركات الطلابية والاستماع لانشغالاتهم. وكذا تفعيل دورهم إجباريا في المجالس الشعبية والبرلمانية والتشريعية.والمشاركة في وضع وتفعيل البرامج التنموية والأخذ برأيهم لحل مشكلات الشباب الجزائري وحاجاته.

✓ **الوعي بشخصية شباب اليوم:** يختلف شباب اليوم عن شباب الأمس بحكم تغير نمط التنشئة الأسرية والاجتماعية والتغير القيمي (سيادة قيم التحرر خاصة)، والانتقال إلى مستوى معيشي قائم على توفير الحاجات وتنوعها، وتحسن مستواه التعليمي والصحي، الغذائي، ومعايشته لظروف مجالية وعمرانية وتكنولوجية مختلفة. الأمر الذي ساهم في بناء شخصية منفتحة وواثقة من نفسها، تعمل بشتى الطرق لتلبية حاجاتها المتنوعة بإرادة ووعي غير خاضع لإرادة الآخر. لذا لابد من واضعي السياسات التنموية والفاعلين الاجتماعيين مراعاة طبيعة ومتطلبات الشباب الراهن وإشراكه في البرامج التنموية والمجتمعية كفاعل محوري وإلا تحول لمصدر قلق مهدد للأمن الاجتماعي –الاقتصادي.

✓ **تشجيع الدراسات والبحث العلمي:** حول شخصية وحاجات ومشكلات الشباب الجزائري.

13. قائمة المراجع:

1. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم . (2006). *التنمية و حقوق الإنسان.* الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
2. الديوان الوطني للإحصائيات. (2015). *النشاط الاقتصادي وتشغيل البطالة خلال سبتمبر 2015.* الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.
3. الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). *الجزائر بالارقام: نتائج 2015 – 2017.* الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.
4. الطاهر لبيب. (2007). *الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة.* (الياس بيضون، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
5. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي. (بلا تاريخ). *ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة.* الجزائر: PNUD .
6. المكتب الإقليمي للدول العربية. (2016). *تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشبابُ وآفاقُ التنمية في واقعٍ متغيِّر.* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. خالد مصطفى القاسم. (2007). *إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة.* القاهرة : جامعة الدول العربية.

8. رعد سامي عبد الرزاق التميمي. (2008). *العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي*. عمان: دار دجلة.
9. سعيدة رحامنية. (2018). *مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد*. تاريخ الاسترداد 03 10, 2019، من المكتبة الرقمية لجامعة باتنة: digitallibrary.univ-batna.dz
10. عبد القادر بن محمد عطا صوفي. (رابطة العالم الإسلامي). أثار العولمة على عقيدة الشباب. *2006، 23*(215).
11. عبد الله خبابة، و رابح بوقرة. (2009). *الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية التنمية المستدامة*. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.
12. عثمان محمد غنيم، و ماجدة أحمد أبو زنط. (2010). *التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان: دار الصفاء.
13. عزت حجازي. (1985). الشباب العربي ومشكلاته. *عالم المعرفة*(06).
14. علي بن ناصر. (06, 2015). اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في مجتمع قروي: دراسة ميدانية على شباب قرية صحن بري الفلاحية بولاية الوادي . *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*(11).
15. محمد حسنين العجمي. (2007). *المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة*. المنصورة: المكتبة العصرية.
16. محمد رسول مطلق. (2014). الشباب العراقي فرصة أم تحد للتنمية الاجتماعية جدل الطاقات المعطلة والأهداف المؤجلة. *جامعة بغداد*.
17. نصيرة قوريش. (2011). التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية (2010-2014). *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،جامعة الشلف*(06)، 32-41. تم الاسترداد من https://www.univ-chlef.dz/RATSH/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf

18. هاني الجزار. (2011). *أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب*. القاهرة: دار هلا.

19. هيئة الامم المتحدة. (2014). *استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالشباب 2014-2017*. هيئة الامم المتحدة.

20. وليد عبد جبر. (بلا تاريخ). الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة: (العراق أنموذجا). *مجلة كلية التربية*(06).

21. Bourdieu, P. (1984). *« La jeunesse n'est qu'un mot »; une Question de Sociologie.* Paris: Les éditions de Minuit.